المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 12-08-2005 العـــدد : 9754
الصفحـات : 16 المسلسل : 100

من فهد إلى عبد الله ... القيادة السعودية بين الثابت والمتغير

المصـــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 12-08-2005
الصفحـات : 16
العـــدد : 9754
المسلسل : 100

أحمد بن عبد الله بن باز *

يطرح التغير في قمة هرم القيادة السعودية تساؤلات عن مستقبل وسلوك النظام السياسي السعودي، من قبل جهات أو أشخاص، إما لديهم معلومات ناقصة أو مغلوطة عن كيفية تركيبة وآلية التعامل مع الأحداث داخل المؤسسة الحاكمة في المملكة، ونظرا لأهمية الموقع والحدث فإن كل شخص يتبرع برأي أو معلومة عن الوضع السياسي في المملكة يصبح مثار اهتمام وجذب لوسائل الإعلام العربية والدولية المختلفة، والتي تملي عليها طبيعة عملها أن تتبارى في أولوية التغطية لأي حدث مهم كالذي جرى إثر الإعلان عن وفاة الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - يوم الإثنين 1/8/2005 وذلك دون التدقيق في أهليته للحديث أو التعليق على موضوع الحدث.

فالسؤال القديم/ المتجدد الذي يطرح دائما في ظل سوء ذلك الفهم من قبل بعض وسائل الإعلام الغربية ومراكز الأبحاث عموما والأمريكية خصوصا هو مدى سلامة وهدوء انتقال السلطة في هرم القيادة السعودية - عند حدوثه ومدى التزام القيادة الجديدة بالوفاء بتعهداتها تجاه أشخاص القانون الدولي؟

سؤال يحمل في طياته الظاهرية حسن النوايا والبحث عن الحقيقة في ظل ندرة وصحة المعلومات عن كفاءة وقدرة النظام السياسي السعودي في التعامل مع الأزمات - ولكنه في خباياه يحمل التشكيك والتشويه وبث عدم الثقة والطمأنينة.

سؤال تفرضه حقائق الجغرافيا ولغة الأرقام وقوة التأثير والنفوذ السياسي والديني.

أهمية الموقع والحدث لا يأتي من فراغ وإنما ينبع من كون المملكة تقع في منطقة بالغة الأهمية من النواحي الاقتصادية والجيوستراتيجية والسياسية وفي الوقت نفسه مضطربة أمنيا وسياسيا. فالمكانة الدينية التي تشغلها المملكة في قلب العالم الإسلامي غنية عن التعريف والثقل والوزن الاقتصادي الذي تمثله وتلعبه المملكة على المسرح الدولي معروف للجميع، إضافة إلى هذين العاملين تنهج الحكومة السعودية سياسة ثابتة ومعتدلة ومتوازنة إزاء القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي.

فبسبب هذه العوامل تملك المملكة صوتا فاعلا ومؤثرا في السياسة الدولية على وجه العموم وفي محيطها العربي على الخصوص من خلال مواقفها الثابتة في رأب الصدع العربي كلما وأينما حدث. فالوساطات السعودية، في لبنان والمغرب والجزائر والعراق وسورية والبحرين وقطر خير شاهد على ذلك، وكذلك من خلال مبادرتها السلمية في التواصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي والتي تتصدرها مبادرة الملك فهد السلمية التي عرضت على القمة العربية في فاس عام 1982 وكذلك مبادرة الأمير عبد الله حينئذ في قمة بيروت عام 2002 والتي تحولت إلى مشروع عربي للسلام. وهذا التبني لم يأت من فراغ وإنما فرضه الثقل السياسي الذي تحظى به القيادة السعودية عربيا ودوليا بسبب العوامل سابقة الذكر.

أما في الشأن الأمني فيكفي أن نذكر بمواقف المملكة الحازمة والثابتة خلال ما شهدته منطقة الخليج العربي من أحداث جسيمة في الربع الأخير من القرن الماضي التي كادت تغير وجه السياسة والتاريخ في المنطقة لولا إرادة الله ثم ثبات وحزم القيادة السعودية في مواجهة هذه التحديات.

هذه وباختصار شديد دلائل مؤشرات قوية على مكانة وهيبة المملكة على المسرحين الإقليمي والدولي إذن فأي تغير أو حدث طارئ أو طبيعي في قمة هرم النظام السياسي السعودي سوف يكون بلا شك محط اهتمام وترقب دولي، ولكن المهتمين والمتابعين للشأن السياسي السعودي يدركون الثابت والمتغير في السياسة السعودية داخليا وخارجيا، لا اقصد بالثابت هنا الجمود وعدم المرونة في التعاطي مع الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية ولكنني أقصد هنا المبادئ أو الثوابت الأساسية التي تحكم سلوك وتصرف النظام السياسي السعودي تجاه هذه الأحداث.

فالثابت في السياسة الداخلية هو التطور المرحلي المتدرج في جميع المجالات حسب الظروف والإمكانات ويمكن رصد هذا النهج من خلال دراسة ومتابعة النمو السياسي والإداري الذي شهدته المملكة خلال العقود الثمانية الماضية. والدلالة على ذلك النهج نعطي مثالين حديثين وقريبين إلى ذاكرة القارئ أولهما الزيادة المتدرجة في عدد أعضاء مجلس الشورى بواقع 30 عضوا في كل من الدورات الثانية (1997) والثالثة 2001 والرابعة 2005 ، كما تم منح المجلس مزيدا من الصلاحيات بهدف تعزيز دوره وفعاليته في الحياة السياسية تدريجيا، وثانيهما إجراء الانتخابات البلدية على مراحل في الوقت الذي كان بالإمكان إجراؤها في يوم واحد. فملف الإصلاح السياسي الداخلي الذي كثر الحديث والتكهنات حوله ستحكمه الثوابت نفسها التي كانت سائدة خلال فترة حكم الملوك الخمسة الذين تعاقبوا على الحكم، وسيظل الأمر كذلك في المستقبل خلال فترة حكم الملك عبد الله، تدرج مرحلي حذر ومدروس مع الأخذ في الحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية.

أما على الصعيد الخارجي، فالثوابت التي تم وضعها عند قيام المملكة لم تتغير في جوهرها، رغم التغير في النهج والأسلوب وياتي في مقدمتها التفاعل القوي والمستمر مع القضايا العربية والإسلامية، والمساهمة في حفظ الأمن والسلام الدوليين، فالتعاطي مع القضية الفلسطينية - على سبيل المثال - لن يتغير ولم يتغير منذ بدأت بوادر الأزمة في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، كذلك الموقف الثابت تجاه دول الخليج العربي الذي بدأ منذ أن حصلت على استقلالها. فعندما تعرضت الكويت عام 1961 لتهديد عراقي من حكومة عبد الكريم قاسم تصدت حكومة المملكة بقيادة الملك سعود لهذا التهديد بموقف سياسي وعسكري حازم تمثل في إرسال قوات سعودية إلى الكويت لصد هذا التهديد، وعندما تعرضت سيادة البحرين - عند استقلالها - لخطر إيراني من حكومة شاه إيران تصدت حكومة المملكة بقيادة الملك فيصل لهذا التهديد حتى تمكنت البحرين من الانضمام إلى الأسرة الدولية كاملة السيادة. وتكرر الموقف الثابت نفسه من حكومة المملكة بقيادة الملك فهد تجاه الغزو العراقي للكويت الذي ما زالت أحداث وتداعياته ماثلة للعيان.

فلو تكرر التهديد في المستقبل لأي دولة خليجية - سواء قبل أو بعد وجود مجلس التعاون، فالموقف السعودي ثابت رغم التغير في هرم القيادة السعودية والشيء نفسه ينسحب على كافة القضايا المصيرية التي واجهت أو ستواجه الأمتين العربية والإسلامية. ثبات في الموقف ومرونة في التعاطي مع الأحداث والمتغيرات دون الإخلال بالثوابت.

خلاصة القول: إن انتقال السلطة في المملكة من شخص لآخر لن يصحبه تغيير جذري في السياسة الداخلية والخارجية لسبب بسيط وواضح يتمثل في أن منصب ولاية العهد في النظام السياسي السعودي ليس شرفيا أو بروتوكوليا كما هو الحال في بعض الأنظمة الملكية الأخرى، ولكنه في واقع الحال منصب يتيح لمن يشغله الانخراط المباشر في مسؤولية التعطي والتفاعل مع الأحداث الداخلية والخارجية. فالشواهد والسوابق التاريخية تدلل على ذلك. فلقد لعب الملك فيصل عندما كان وليا للعهد إبان فترة حكم الملك سعود (1954 - 1964) دورا بارزا ومؤثرا في سير الأحداث الداخلية والخارجية وكذلك الملك فهد عندما كان وليا للعهد إبان فترة حكم الملك خالد لعب كسلفه الملك فيصل دورا مماثلا واستمر الأمير عبد الله على نفس النهج خلال توليه ولاية العهد. إذن فمن خلال المهام والمسؤوليات التي يمارسها ولي العهد يكون جاهزا لحظة توليه قيادة البلاد.

هذه الأمثلة الواقعية توضح أمرين جليين، أولهما الانسجام والتنسيق داخل القيادة السعودية. والثاني الثبات على السياسة رغم تغير الأشخاص والألقاب والمناصب.

إذن المتغير في هذه الأحداث هم الأشخاص الذين يتعاقبون على هرم السلطة، التي تقتضي سنة الله في عباده رحيلهم ومجيء آخرين. وهكذا فالثابت والمتغير كان وسيكون عنوان ومفتاح فهم سلوك وتصرف النظام السياسي السعودي في الماضي والحاضر والمستقبل.

* أكاديمي سعودي وأستاذ نظام الحكم في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض